آراء

عن رحيل بروفِسور «لا» العنيدة

نواف التميمي

تعرّفت إليه بدايةً عبر الأثير. كان يتحدّث من غربته في الوطن، وكنت أحاوره من منفاي القسري، ويدور الكلام عبر موجات التلفاز عن تعثّر المشروع الوطني الفلسطيني. كان المرحوم عبد الستار قاسم ينطق بحروفي من الحرقة والألم على انهيار الحلم الفلسطيني، تقطر شفتاه حسرةً على مآلات الوضع الفلسطيني الداخلي، تنبض عضلات لسانه بحقٍّ يخفق في ضميره وقلبه، ويقول «اسمع يا ابني أنا ما بخاف من قول الحق، لا حاجة لي في دنيا فانية، ولا مطمع لي في دولة خالية من الكرامة». تمضي سنون قليلة، وألتقيه خلال زيارتي اليتيمة إلى الوطن في العام 2000، وألّح على استضافتي في بيته في نابلس. في ذلك المساء، جرى حديث لم يجارني فيه المعارض العتيق، أخبره عن خيبة أملي، وأنا أرى أحوال رام الله عاصمة السلطة الفلسطينية، أحدّثه عن صدمتي من رؤية «كازينو أريحا»، غُرَة مشاريع الرئيس الوطني الفلسطيني. أروي له عن بشاعة ما رأيت في الدوائر والمؤسسات الرسمية التي زرتها، وأتأفف من هول ما رأيت من فساد ومحسوبية وشطط في السلطة بين أصحاب المعالي والسيادة وجنرالات السلام. يُطبطب الرجل على يدي بحنان أبوي، يقول بصوتٍ خافت مُطمْئِن «لا تقلق. فهذا الشعب لن يتركهم يسرقون الحلم، لن يفلتوا من يوم الحساب، وعندما تنعقد محاكم الشعب لن يفلت خائن ولا ظالم». أصغي لصوته الدافئ، فيغمرني اليقين بغروب زمن الانحطاط، وحتمية شروق غدٍ أفضل.

تشاء الصدفة أن ألتقي في مَنزل الراحل عبد الستار قاسم بالمفكر العربي عزمي بشارة، لأول مرة أيضاً. كان الرجلان يناضلان، كل في مكانه من أجل مصيرٍ أفضل للفلسطينيين. يناطح بشارة آكذوبة الديمقراطية الإسرائيلية، ويعرّي مَنْ منبر الكنيست عنصرية الاحتلال وبشاعته، ويواجه عبد الستار قاسم عورات مشروع «أوسلو» وعوراته، في ذلك المساء، حدثنا عزمي بشارة عن رحلته الأولى إلى قطاع غزة بعد قيام السلطة الفلسطينية وعودة ياسر عرفات ورفاقه بموجب اتفاق «غزة – أريحا أولاً»، ويقول «وصلت إلى حاجز إيريز. البوابة الإسرائيلية إلى القطاع، وبعد نقطة التفتيش أخذت سيارة تاكسي نحو المدينة. وفي الطريق سألت السائق الغزيّ عن الحال والأحوال مع العهد الجديد، حكم السلطة الفلسطينية، فيجيب السائق، بعد تنهيدة ألحقها بسحبة سيجارة عميقة، «والله يا دكتور أمضينا أربعين سنة ندعو الله الفرج، عرفنا الآن أنه الله كابن فارجها علينا واحنا موش عارفين». اختصر سائق التاكسي حكاية حاول عبد الستار قاسم إسماعها للناس أزيد عن أربعة عقود، منذ نشر كتابه «سقوط ملك الملوك» في 1979، وحذّر، في متنه، من انحراف مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية، وتنبأ بأعتراف المنظمة بإسرائيل، مستنداً في ذلك على قرارة متبصرّة للمستقبل، بعد توافق فصائل فلسطينية على البرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشر)، في دورة المجلس الوطني الـ 12 في مايو/ أيار 1974، وما تلا ذلك من لقاءات سرية مع إسرائيليين، وصولاً إلى اللقاء العلني الأول الذي جمع في تونس بداية العام 1983 عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في حينها، محمود عباس والراحل عصام السرطاوي مع ماتياهو بيليد وأوري الياف ويوري أفنيري.

مسيرة صعبة قضاها الراحل عبد الستار قاسم متأبطاً لاءاته العنيدة. تعرّض لكل صنوف المضايقة والترهيب. جرّب بشاعة المعتقلات الإسرائيلية، وذاق مرارة ظلم ذوي القربى ومضاضته. حاربوه في رزقه، مُنعت كتبه، حُرقت سيارته، وتعرّض لمحاولات اغتيال عدة، ولكنه لم يهادن أو يداهن. نافس ياسر عرفات في الانتخابات الرئاسية للعام 2004، ورحل قبل خوض انتخابات رئاسية قريبة كان يتهيأ لها. رحل الرجل العنيد، بلا نعي رسمي، ولا عربة دفع تحمل جثمانه، حملته أكتاف وطنية في موكب استفتاء، شعبي يليق بقامته ومقاومته. مضى البروفسور الفلاح إلى مستقرٍّ تمنّاه في حياته، حفنة تراب دافئة وظل زيتونة في دير الغصون.

الأزمة السياسية الأكثر اضطرابا في تونس

سمير حمدي

فيما تتواصل في تونس حالة التجاذب تحت قبة البرلمان، وتتجدد محاولة الكتل المناوئة لرئيس مجلس النواب، راشد الغنوشي، لسحب الثقة منه، في مقابل إصرار رئيس الجمهورية، قيس سعيد، على عدم قبول التحوير (التعديل) الوزاري، ورفضه استقبال الوزراء الجدد لأداء اليمين أمامه، في حالة من الاضطراب تستمر الأزمة السياسية في تونس وتتصاعد، بشكل أصبح يؤثر على الوضع العام للبلاد واستقرارها.

عرفت تونس، منذ نجاح ثورتها في العام 2011، أزمات متعدّدة، لعل أبرزها ما حصل سنة 2013، وأفضى إلى الحوار الوطني الشامل بمشاركة أطياف الحكم والمعارضة وانتهى إلى تنظيم انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول 2014، إلا أن الأزمة الحالية تبدو أكثر اضطراباً، لعدد من الأسباب، لعل أهمها عجز النظام السياسي عن استكمال مؤسساته الحيوية، على الرغم من مرور سنوات عشر منذ انطلاق الانتقال الديمقراطي. ففي غياب المحكمة الدستورية، أصبح تأويل النصوص مجرّد عمل فردي، يتم وفق المصلحة أو الولاءات والحسابات الضيقة، بل ويطرح رئيس الجمهورية نفسه بديلاً للمحكمة الدستورية، على الرغم مما في هذا التوجه من خروج عن الالتزام بالمهام المنصوص عليها دستوريا لكل موقع سلطوي في الدولة. وفي المقابل، ترفض القوى الحزبية التنازل لبعضها بعضا، وتسعى إلى تسجيل المواقف أكثر من تقديم الاقتراحات والحلول المجدية، في حالة من الطفولية السياسية البائسة.

ما يجري في تونس اليوم هو نتيجة جملة من العوامل، أبرزها نظام انتخابي أعرج عاجز عن إفراز أغلبية حزبية حاكمة قادرة على تشكيل الحكومة، وتحمل مسؤولية الحكم سنوات خمسا، وهو ما دفع الأوضاع إلى تحالفات غير مستقرة، وانتهى إلى حكومة تكنوقراط، هي ذاتها محل تنازع. وعلى الرغم من أن رئيس الجمهورية ذاته هو الذي رشّح رئيس الحكومة الحالي للمنصب، إلا أنه سرعان ما تحول إلى خصم للرجل، في حالة غريبة من التجاذب بين رأسي السلطة التنفيذية، والعامل الثاني لفوضى الخيارات والقرارات ناتجٌ عن عدم استكمال المؤسسات والهيئات الدستورية، فكثير منها مستمر منذ سنوات، على الرغم من صبغته المؤقتة. والأهم من هذا غياب المحكمة الدستورية، وهي التي تمثل الضلع الثالث للسلطات في أي نظام ديمقراطي مستقر. ولكن تشكيل هذه الهيئات والمؤسسات رهين توافق الكتل الحزبية في البرلمان، وهو ما يصعب تحققه على الأقل في المدى المنظور. أما المعضلة الثالثة فتكمن في تنازع الرئيس والبرلمان بين الصلاحيات المختلفة، وفي ظل رغبة رئيس الجمهورية في توسيع مجال نفوذه، وتمسّك رئيس الحكومة بما يمنحه له الدستور من صلاحيات أصبحت أجهزة الدولة تعاني من حالة اضطراب في الأداء.

من المعتاد في الدولة الديمقراطية المستقرّة ذات الأنظمة الشبيهة بالنظام السياسي التونسي، أعني الأنظمة البرلمانية، أنها تعود إلى الشعب في حالة الأزمات، عبر تنظيم انتخابات مبكرة، مثلما جرى في إيطاليا وإسبانيا. ويكفي أن نعلم أن آخر مرة شهدت مرتين تنظيم انتخابات في سنة 2019. ويبدو هذا الحل عمليا أكثر من غيره، من أجل حسم مشكلة الحكم، ومن الذي يملك الشرعية في تشكيل حكومة لإدارة المرحلة، على الرغم من أن العائق المتمثل في القانون الانتخابي الذي قد يفرز مرة أخرى مشهدا برلمانيا قسيفسائيا، إلا أنه من الأكيد أن انتخابات برلمانية، وأخرى رئاسية مبكرة، قد تسهم في انفتاح أفق سياسي ممكن أمام الأحزاب، لأنه قد تكون لاستمرار الوضع الحالي أربع سنوات مقبلة كلفة اجتماعية واقتصادية عالية، إلا أن هذا المقترح قد يواجهه رفض من تقديم الاقتراحات والحلول المجدية، في حالة من الطفولية السياسية البائسة.

ما يجري في تونس اليوم هو نتيجة جملة من العوامل، أبرزها نظام انتخابي أعرج عاجز عن إفراز أغلبية حزبية حاكمة قادرة على تشكيل الحكومة، وتحمل مسؤولية الحكم سنوات خمسا، وهو ما دفع الأوضاع إلى تحالفات غير مستقرة، وانتهى إلى حكومة تكنوقراط، هي ذاتها محل تنازع. وعلى الرغم من أن رئيس الجمهورية ذاته هو الذي رشّح رئيس الحكومة الحالي للمنصب، إلا أنه سرعان ما تحول إلى خصم للرجل، في حالة غريبة من التجاذب بين رأسي السلطة التنفيذية، والعامل الثاني لفوضى الخيارات والقرارات ناتجٌ عن عدم استكمال المؤسسات والهيئات الدستورية، فكثير منها مستمر منذ سنوات، على الرغم من صبغته المؤقتة. والأهم من هذا غياب المحكمة الدستورية، وهي التي تمثل الضلع الثالث للسلطات في أي نظام ديمقراطي مستقر. ولكن تشكيل هذه الهيئات والمؤسسات رهين توافق الكتل الحزبية في البرلمان، وهو ما يصعب تحققه على الأقل في المدى المنظور. أما المعضلة الثالثة فتكمن في تنازع الرئيس والبرلمان بين الصلاحيات المختلفة، وفي ظل رغبة رئيس الجمهورية في توسيع مجال نفوذه، وتمسّك رئيس الحكومة بما يمنحه له الدستور من صلاحيات أصبحت أجهزة الدولة تعاني من حالة اضطراب في الأداء.

كان أبرز «مطلب» للثورة في مصر طوال عامي 2011 و2012 هو القصاص لدماء الشهداء. ولا تزال أحداث المظاهرات المطالبة باقية في أذهان من شاركوا ومن شهدوا ومن تفرّجوا على التظاهرات. وكان هذا المطلب هو الساري في جميع التظاهرات والفعاليات الكثيرة، ومن أبرزها تظاهرات جمعة 8 نيسان/ إبريل 2011. ولكن ما يثير الدهشة أنّ النشطاء والداعين إلى التظاهر لم يحاولوا مطلقاً البحث عن إجابة لهذا السؤال، فضلاً عن صياغتها صياغة تشريعية وقانونية، فاكتفوا بمطالبة «مراهَقة» للقصاص لأجل الشهداء، وكأن مصباح علاء الدين سيتكفل بالإجابة الفورية. وفي الواقع، يقع فقدان الإجابة في إطار أشمل، وهو أفتقاد الثورة المصرية إلرّ قانوناً صدر في الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول عام 2012، رقم 89، بـ«العفو الشامل عن بعض الجرائم المرتكبة في أثناء ثورة 25 يناير». وكانت قد خُرّجت بعض القضايا أمام القضاء على خلفية أحداث عنف ارتكبت في أثناء الثمانية عشر شهرًا من التظاهرات قبل رئاسة مرسي. وقدّمت في هذا القانون حماية تامة لقانونية وقضائية لمن ورد اسمه متهمًا في أيّ أحداث تخصّ الثورة. نصت المادة الأولى «يُعفى عفوًا شاملاً عن الجنايات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت بهدف مناصرة الثورة وتحقيق أهدافها في المدة من 25 يناير 2011 وحتى 30 يونيو 2012 فيما عدا جنايات القتل العمد». وقدّم القانون حلولاً إجرائية تخص التظلّم والاستئناف والنقض لضمان التبرئة التامة لكلّ من ورد اسمه متهمًا في أحد القضايا التي خُرّجت هذه المواد أي فعل تمرّد على الدولة. وعلى الرغم من أنّ الثورة المصرية خلال 18 يومًا كانت سلمية في مجملها، إلّا أنّ أحداث عنف تخللتها بجرّمها القانون، مثل حرق عربات الأمن، وتعطيل الطرق وحرق بعض البنايات، وغيرها مما وثقتها كاميرات المصورين وحفظتها ذاكرة المشاركين، فالمعضلة الأساسية أنّ الثورة، بحد ذاتها، عمل غير قانوني؛ ولذا كانت أوّل مادة من مواد الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير/ شباط 2011 عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة: تعطيل العمل بأحكام الدستور. فَجَدت الثورة المصرية، وتونسي هذا الأصل، وتونسي أنّ قانون العقوبات المصري الماخوذ من قانون الدول الحديثة لن يتغير، بل سيبقى، فالسؤال الذي كان يجب أن يُطرح: كيف لقانون يجرّم التمرّد ضد الدولة وإجهزتها أن يستند إليه في المطالبة بالقصاص من منفذي أوامر الدولة. وهو في الحقيقة يحمي الدولة، وهذه مغالطة منطقيةٌ يصعب حلّها في الواقع. وربما كانت هذه من أصعب المعضلات التي واجهت أول حكومةٍ منتخبة بعد الثورة، وهي حكومة الرئيس الأسبق محمد مرسي. حاولت تقديم إجابة قانونية عملية لتنفيذ المطلب. تقول أرشيفات الثورة إنّ قانونًا صدر في الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول عام 2012، رقم 89، بـ«العفو الشامل عن بعض الجرائم المرتكبة في أثناء ثورة 25 يناير». وكانت قد خُرّجت بعض القضايا أمام القضاء على خلفية أحداث عنف ارتكبت في أثناء الثمانية عشر شهرًا من التظاهرات قبل رئاسة مرسي. وقدّمت في هذا القانون حماية تامة قانونية وقضائية لمن ورد اسمه متهمًا في أيّ أحداث تخصّ الثورة. نصت المادة الأولى «يُعفى عفوًا شاملاً عن الجنايات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت بهدف مناصرة الثورة وتحقيق أهدافها في المدة من 25 يناير 2011 وحتى 30 يونيو 2012 فيما عدا جنايات القتل العمد». وقدّم القانون حلولاً إجرائية تخص التظلّم والاستئناف والنقض لضمان التبرئة التامة لكلّ من ورد اسمه متهمًا في أحد القضايا التي خُرّجت ضد الثورة. ثمّ كان «الإعلان الدستوري بتدابير حماية الثورة» الصادر في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، والذي أغضب النشطاء السياسيين بسبب مادته الثانية التي حصّن فيها الرئيس الأسبق قراراته، في حين أنّ باقي مواد ذاك الإعلان الدستوري كانت بمثابة التشريع القانوني اللازم لتحقيق مطلب الثوار. وكان كذلك قانون «حماية الثورة» الصادر في اليوم التالي للإعلان السابق، والذي استثنى بوضوح مواد قانونية من قانون الإجراءات الجنائية الذي يعترض تنفيذ هذا المطلب، وهي المواد 455 و456 و197 من القانون، والتي تتعلّق بالأحكام النهائية في الدعاوى الجنائية، كما احتوى مواد تشريعية أخرى لتيسير مطالبات الثوار وتحقيقها. يحمي قانون العقوبات، وخصوصا المادة 86، الدولة بوضوح ضد أي حركة تمرّد أو شغب من المواطنين، وتجرّم جميع الأفعال التي ترتكب في أثناء التمرّد والثورة، مثل قطع الطريق العام، وتعطيل المواصلات، والتي ليس من بينها جناية القتل العمد. والواقع يقول إنّ هذه الأفعال جميعها ارتُكبت في أثناء الثورة، ما يعني في الحقيقة معضلة قانونية يتناقض فيها مطلب عادل مع نصوص القانون الحديث، بل ومع الأصل التاريخي لهذا القانون الذي ترافق وتزامن مع نشأة الدولة القومية الحديثة، والذي كان هدفه الأول حماية الدولة الوليدة الناشئة.

(كاتبة مصرية)

> معضلة قانونية يتناقض فيها مطلب عادل مع نصوص القانون الحديث

سؤال الثورة الذي لم يُجب عنه الثوار

خديجة جعفر

رُوَيْبِضات الإعلام الرقميّ

اسامة ابو ارشيد

في زمن الإعلام الرقمي، ترى اليوم العجب العجاب. مهرّجون تحولوا مشاهير ومرجعيات. وهرطقات سخيفة يقتبسها كثيرون على أنها معلومات مُوَثّقَةٌ وتحليلات رصينة. وجماهير آن بعشرات الألوف، بل مئاتهم. والأدهى أن يناطح رُوَيْبِضَةٌ قامات علمية أو فكرية أو أكاديمية باسقة، محاججاً إياهم، بل وزاعماً نَقْضَ أفكارهم وطروحاتهم ونتاج خبراتهم. الرويبضة هو تعبير نَبَوِيٌّ جاء في حديث شريف، يُوَصِّفُ الحال السابقَ الذي قدمنا به، وفيه: «سيأتي على الناس سنوات خداعات، يُصَدَّقُ فيها الكاذب ويُكَذَّبُ فيها الصادق، ويُؤْتَمَنُ فيها الخائن ويُخَوَّنُ فيها الأمين، ويَنْطِقُ فيها الرويبضة. قيل: وما الرويبضة؟ قال: الرجل التافه يتكلم في أمر العامة» (الإمام أحمد). إذا لم يكن هذا توصيفاً لواقع الحال، فماذا يكون؟

من حق كل إنسان أن يكون له رأيه وتحيزه الإيديولوجي والسياسي الخاص. كما من حق كل شخص أن يعبر بحرية عمّا يؤمن به ويتبناه. لكنّ أن يزعم المرء أنه متخصّص في أمر ما يفقه فيه شيئاً، ويحاكم أصحاب التخصص والخبرة، في سياق من التفاهة وسلاطة اللسان والوقاحة، فذلك أمر آخر. أكبر من ذلك أن ترى هؤلاء السخفاء يُهيمنون في كل علم وتخصص، لا يفرق عندهم أن يكون موضوعاً دينياً أو علمياً أو فلسفياً أو لغوياً أو فكرياً أو سياسياً معقداً. وهم فوق ذلك لهم اتباع ومؤيدون لا يحصون. أما ثالثة الأثافي فهي أن تجد بين معجبي هؤلاء المهرّجين أشخاصاً كنت تحسبهم مثقفين واعين، يروّجونهم، ويحيلون في معلوماتهم «خبير استراتيجي»، من دون أن يتجرأ أحد أن يسال خبيراً استراتيجيا في ماذا؟ وخامس ينتحل صفة تدريس في جامعة أو درجة الدكتوراة، أو أنه يصمت تواطؤاً وهو يُعَرِّف بهما صباح مساء من دون أن يحاول تصحيح الأمر، هذا إذا افترضنا جدلاً أن الخطأ هو من الجهة المُشتَصِفة. وسادس يظن أن شهادة في الطب العام أو غيره تؤهله أن يكون خبيراً في الأوبئة والأمراض المعدية وعلم اللقاحات، ومن ثمّ تراه يَتجاسَرُ، أو إن شئت الدقة فقل يَتوافَخُ، وهو يصول ويجول في الحديث عن نظريات المؤامرة في وباء كورونا واللقاحات المعروضة. لا أجزم بسلامة اللقاحات وعدم وجود أغراض جانبية لها، ولكني لست أهلاً للحديث في الأمر بحكم التخصّص. ما سبق ليس مبالغات فيلم رديء الإنتاج والحبكة الدرامية. أما إذا انتقدت شطحاته فالتهمة جاهزة: أنت تغار منه! وثالث يقذفه بعض الإعلام الذي كنت تحسبه جادّاً ورصيناً، على أنه «خبير» في الشؤون الفلانية والفلانية، حتى وإن كان يتحدّث من مرحاض دكانه! المشكلة أن ما يقدّمه من «معلومات» و«تحليلات» هي الخَبَلُ ذاته، إذ إنها تقوم على معطيات خاطئة وفرضيات غير صحيحة. ورابع يصرّ على لازمة «خبير استراتيجي»، من دون أن يتجرأ أحد أن يسأل خبيراً استراتيجيا في ماذا؟ وخامس ينتحل صفة تدريس في جامعة أو درجة الدكتوراة، أو أنه يصمت تواطؤاً وهو يُعَرِّف بهما صباح مساء من دون أن يحاول تصحيح الأمر، هذا إذا افترضنا جدلاً أن الخطأ هو من الجهة المُشتَصِفة. وسادس يظن أن شهادة في الطب العام أو غيره تؤهله أن يكون خبيراً في الأوبئة والأمراض المعدية وعلم اللقاحات، ومن ثمّ تراه يَتجاسَرُ، أو إن شئت الدقة فقل يَتوافَخُ، وهو يصول ويجول في الحديث عن نظريات المؤامرة في وباء كورونا واللقاحات المعروضة. لا أجزم بسلامة اللقاحات وعدم وجود أغراض جانبية لها، ولكني لست أهلاً للحديث في الأمر بحكم التخصّص. ما سبق ليس مبالغات

> المسؤولية لا تنحصر في الرويبضات، بل في من يُمَكّن لهم ويروج سفاهاتهم، خصوصاً في وسائل إعلام يظنها الناس جادّة

ولا تهيؤات، بل هي حقائق صادمة وَمُرّة نعيش معها كل يوم، ولولا مخافة إثارة حزازات لسميت أسماء بعينها. وكما سبق القول، فإن المسؤولية لا تنحصر في الرويبضات، بل في من يُمَكّنُ لهم ويروج سفاهاتهم، خصوصاً في بعض وسائل الإعلام التي يظنها الناس جادّة ورصينة، وبالتالي تكون متواطئة في خداع الناس وتجهيلهم.

وجدت نفسي غير مرة في برامج تلفزيونية مشتركة مع أشخاص عرب من هذا الطراز. أحدهم يُقَدّمُ دائماً على أنه أستاذ قانون في جامعة أميركية عريقة وعضو في أحد المجالس الاستشارية للرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب. تقصّيت عن الرجل بعد أن فوجئت بمستوى «تحليله» الضعيف، فلم أجد له ذكراً لا في الجامعة المعنية، ولا غيرها، ولا في أي مجلس استشاري رئاسي. الالفت أني وجدت أن صحافياً أميركياً يعمل في موقع غير مشهور كان قد واجهه يوماً بهذا الانتحال، فما كان منه إلا أن أجابه بأنه لم يزعم صفة الاستشارية، وأن هذا خطأ من يقدمونه. المشكلة هنا أنه لم يحاول يوماً أن يصحّح ذلك «الخطأ»، بل يبدو دوماً مزهوّاً به. أما المصيبة الأكبر فهي إني عندما حاولت أن أنبه بعض المحطات التلفزيونية التي تربطني بها علاقة وثيقة إلى هذا الخلل، قبل لي من بعض العاملين فيها إنهم مضطرون إلى مسايرة هذا الدجل، حتى يظهروا بمظهر من استقطب شخصية رفيعة في الإدارة الأميركية! قس على المنوال السابق ذلك الشخص الذي كثيراً ما يزعم أنه التقى مسؤولين أميركيين كباراً وناقش معهم قضية بلاده، على الرغم من أنه لا يتكلم الإنجليزية أصلاً. وفي أحيان أخرى، أشار إلي مُحاججاً وقعت بينه وبين مسؤولين آخرين في لقاءات، كنت فيها، وشاركنا جميعاً عبر تقنية الفيديو كونفرانس بسبب كورونا، وأقسم أنه لم ينبس ببنت شفة!

درجة الدكتوراة أو الموقع الوظيفي لا يصنعان وحدهما قيمة المرء وما يطرح، بل قيمة الطرح، بالدرجة الأولى. تكون عمقه ورصانته. وما دام فينا من ما زال يقتنع بخزعبلات التافهين من الناس وحماقاتهم وتدليسهم ودجلهم، وما دام بقي فينا من يروّجهم إعلامياً وعلى مستوى من يفترض أنهم من النخب، فإننا سنبقى ندور في دائرة الجهل والتخلف. وبالمناسبة، هذه ليست مشكلة حصرية عند العرب، وواحدة من الأمور التي تعلمناها من سنوات ترامب الرئاسية الأربع، وما زلنا، أن الرويبضات موجودون في كل ثقافة ومجتمع.

كلمة أخيرة، لا يعيب المرء إن لم يكن تلقى تعليماً عالياً، أو إن لم يكن من أهل الاختصاص والرأي والمكانة، لكن ما يعيبه أن يزعم ذلك لنفسه وهو مجرد خواء. أيضاً، يعيب بعض أصحاب التخصصات المحدّدة أن يُنَصّبوا أنفسهم مراجع في كل أمر وشأن، على الرغم من أن نتاجهم في مجالاتهم يدخل في سياق سَقَطِ المتاع.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

لقاح كورونا والصراع الجيوسياسي العالمي

عمر المرابط

تخطى عدد المصابين بفيروس كورونا في العالم المائة مليون نسمة، توفي منهم أكثر من مليونين. والجديد في هذه الجائحة أنها لم تضرب دول العالم الثالث فقط، ومضاعفاتها لم تمس الصحة العالمية فحسب، بل ترك انعكاسها على الاقتصاد العالمي أضرارا كبرى على الاقتصاد العالمي، وبصفة خاصة على اقتصاديات الدول الكبرى.

ولئن كانت شعوب الدول الفقيرة معتادةً على البؤس والحرمان، فإن شعوب الدول الغنية اعتادت على الازدهار والعمران، وعلى الرفاهية والرخاء، والعيش بانانية وانفرادية، ما جعل ضربة كوفيد 19، وعواقب الحَجْر الصحي أكثر إيلاما وإيجاعا، ما جعل بعضها تنتفض ضد حكوماتها محتجةً على القيود المفروضة، ضاغطة عليها لإيجاد الحلول في أسرع وقت. وهكذا، منذ الإعلان عن توصل مختبرات طبية عديدة إلى لقاحات ضد المرض، كان العالم أجمع ينتظرها على أحرّ من الجمر، أصبح الحصول عليها، وبعددٍ كافٍ، يُعطي حاجاتها ديدن كل الدول.

من بين الدول الخمس العظمى ذات صلاحيات حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن فرنسا وحدها لم تستطع تطوير لقاح في مختبراتها، وأعلن معهد باستور قبل أيام التوقف عن الاستمرار في مشروعه الرئيسي المتعلق باللقاحات، نظرا إلى أنه غير فعال بما فيه الكفاية، وكان يستند إلى لقاح الحصبة الذي تم تكييفه لمكافحة كوفيد 19. وفي المقابل، استطاعت الولايات المتحدة تطوير لقاحين، فايزر ومودرنا، والمملكة المتحدة لقاح أسترازينيكا، والذي ينتج بوعده، وبيّن أنه لن يستطيع تحقيق مراده إلا بعد أن يصل الكبار إلى التخمة، في موقفٍ جلي، كشف عن منطق «أنا والطوفان من بعدي»، فالرعب والخوف الذي ضرب الكبار والاقوياء جعلهم لا يفكّرون في الصغار والضعفاء، والدليل أن أكثر من 70% من اللقاحات ذهبت إلى الدول الغنية. وإذا كان المنطق يقول إن استئصال الوباء لا يمكن بلوغه إلا بضربه في كل بقاع الدنيا، فإن منطق الكبار يوحي برغبتها في تأمين المساحة الجغرافية التي تسمح بعودة النشاط الاقتصادي والتجاري وحركة السفر والتنقل بين عمالقة الاقتصاد المدرين للأرباح لكبريات الشركات العالمية، وإن اقتضى الحال غلق المجال الجوي وحرية معا، أصبح التنافس سيد الموقف، ومع تعارض المصالح الوطنية والقومية مع المصالح الخارجية، فضلت الدول الكبرى تقديم مصالحها الداخلية التي ستمكّنها من الحفاظ على مواقعها السياسية والاقتصادية بين مجتمع الدول، بله بهيبتها ومكانتها وسمعتها العالمية، وهذا لا يتأتى إلا بالحصول على اللقاحات، وبالكمية الكافية لتغطية حاجياتها الداخلية، فهو إذن صراع للخروج من الأزمة، وهو عراك للسيطرة وإبقاء الهيمنة الغربية، استعملت فيه كل وسائل الضغط على المختبرات العلمية، خصوصا من دول الاتحاد الأوروبي التي لم تستطع إنتاج لقاح واحد مستقل بها، وقد تجلى ذلك في اللوم الذي وجهته دول عديدة إلى شركة أسترازينيكا، باتهامها بعدم الالتزام بوعودها، وعدم احترام تعهداتها بشأن تسليم الجرعات المتفق عليها. وفي خباياه، يعكس التوتر بين هذا المختبر البريطاني والاتحاد الأوروبي صراعا جيوسياسيا آخر، فهو من عواقب الحرب الباردة بين طرفي «بريكست» (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي)، خصوصا مع اضطرار بريطانيا للتخلي عن بعض شروطها في آخر لحظة، للوصول إلى اتفاق اللحظة الأخيرة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، وكان رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، يريد أن يظهر أن بلاده لم تفقد أي شيء من قدراتها، وأنها أقوى على العمل على حماية سكانها، وأن تأثيرها العالمي ونفوذها قويا بعد الخروج من الاتحاد.

في ظل هذا كله، يبقى العالم الثالث الخاسر الأكبر، فتحالف «كوفاكس» الذي وعد بتزويد 92 دولة من الدول لأكثر فقرا باللقاح أظهر أنه عاجز عن الوفاء بوعده، وبيّن أنه لن يستطيع تحقيق مراده إلا بعد أن يصل الكبار إلى التخمة، في موقفٍ جلي، كشف عن منطق «أنا والطوفان من بعدي»، فالرعب والخوف الذي ضرب الكبار والاقوياء جعلهم لا يفكّرون في الصغار والضعفاء، والدليل أن أكثر من 70% من اللقاحات ذهبت إلى الدول الغنية. وإذا كان المنطق يقول إن استئصال الوباء لا يمكن بلوغه إلا بضربه في كل بقاع الدنيا، فإن منطق الكبار يوحي برغبتها في تأمين المساحة الجغرافية التي تسمح بعودة النشاط الاقتصادي والتجاري وحركة السفر والتنقل بين عمالقة الاقتصاد المدرين للأرباح لكبريات الشركات العالمية، وإن اقتضى الحال غلق المجال الجوي وحرية التنقل إلى العالم الثالث، في انتظار تلقيح سكانه، فلا بأس، وهي طريقة غير سليمة أخلاقيا، وأسلوب غير محترم، لكنها تجنب الاقتصاد الغربي، وهو عصب الحياة، شبح الإفلاس والركود والانكماش.

> الحرب ضد الجائحة هي ضد الانكماش الاقتصادي، وضد إمكانية تقلص النفوذ الدولي، خصوصاً في مواجهة «القوة الناعمة» الصينية

مجمل القول إن أزمة كورونا أظهرت جشع الدول الغنية وأنانيتها المفرطة حتى في ما بينها، فست دول من الاتحاد الأوروبي احتجّت على سياسة المفوضية الأوروبية، والمجر، الدولة العضو في الاتحاد، لجأت إلى روسيا لاقتناء اللقاح، وأوكرانيا والتشيك، ليكون بذلك ثاني بلد أفريقي بعد مصر يحصل على اللقاح، ويعطي هذا كله صورة واضحة عن الصراع الدائر، وعن عدم التكافؤ بين الدول الفقيرة والغنية، في الوصول إلى اللقاحات، قال عنه المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس غيبريسوس، إنه فشل أخلاقي كارثي.

وقد ظهر هذا الفشل الأخلاقي جليّا لدى القوى الغربية، فسباقها الطامع إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من اللقاح، مع تجنب اللقاحين الصيني والروسي، للحفاظ على ماء الوجه، قابله، في الجهة الأخرى، تصريح الرئيس الصيني، شي جين بينغ، وهو يقول للعالم أجمع إن أي لقاح تطوره الصين مقدر له أن يصبح «منفعة عامة عالمية».

قوة الصين، التي حقق اقتصادها 2% من النمو سنة 2020، حين ضرب الانكماش كل الدول الغربية، تكمن في قدرتها على إنتاج الكميات الهائلة التي تحتاجها الدول النامية وتزويدها بذلك، وتتجلى في سياستها التي استطاعت، بكل فخر، أن تملأ الفراغ الذي تركه الغرب، وهو يتخلى عن العالم الثالث في هذه المحنة. وتتضح هذه القدرة في تمكّن الصين من تغيير موازين نفوذها الدولي الذي أضحى أكثر تأثيرا، نظرا إلى حاجة الآخرين إليها، والاعتماد عليها في مجالاتٍ كثيرة. وهنا لا يمكن إلا أن نتذكّر الكتاب الشهير «يوم تنهض الصين يهتز العالم»، للفرنسي الآن بيرفيت (صدرت طبعته بالعربية بترجمة هنري زغيب في 1947، والثانية في 1990).

(كاتب مغربي)

ممرضة تحمل لقاح كورونا في مستشفى في لندن 2020/12/8 (Getty)

كاريكاتير **عماد حجاج**

الحسكة بين النظام وقسد

بشير البكر

تعيش محافظة الحسكة منذ حوالي ثلاثة أسابيع على وقع التجاذبات بين النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية (قسد). وبدأ نزاع بين الطرفين بلغ ذروته بفرض «قسد» حالة حصار على الربعين الأمنيين في مدينتي الحسكة والقامشلي، وهما الباقيتان من تمثيل رسمي للنظام الذي تخلّى عن القسم الأكبر من سلطاته في المحافظة في العام 2012، حين سلم حقول النفط في ريميلان لحزب الاتحاد الديمقراطي تحت ذريعة الخوف من سقوطها في يد المعارضة، ولم يكن في حساباته أن هذا الحزب سوف يتحوّل إلى مشروع عسكري وسياسي كبير تدعمه الولايات المتحدة.

تقاطع نمو مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي مع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عام 2014، وسيطرتها على مساحات شاسعة من سورية والعراق. وفي هذا الجو، تشكلت في أكتوبر/ تشرين الأول 2015 قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والتي يقوم عمودها الفقري على حزب الاتحاد الديمقراطي، فرع حزب العمال الكردستاني، وتبنّاها التحالف الدولي للحرب ضد «داعش»، من أجل القيام بهذه المهمة التي شاركت فيها بقوة، وساهمت في الهجوم الكبير الذي قامت به القوات الأميركية لتحرير الرقة عاصمة خلافة «داعش». وبعد نهاية تلك الحرب، باتت «قسد» قوة عسكرية كبيرة تسيطر على ثلاث محافظات (الرقة، دير الزور، الحسكة) تشكل ثلث مساحة سورية، وعلى قسم أساسي من مصادر الاقتصاد السوري، المتمثلة بالنفط والغاز والقمح والقطن.

لم تشهد الحسكة نموا لـ «داعش» كالذي عرفته محافظتا الرقة ودير الزور، وذلك بسبب تركيبتها السكانية المتنوعة، فهي تتشكّل من إثنيات وطوائف مختلفة، وتمثل حالة تعايش ثقافي مثالي قبل أن تستفحل النزعة الاستقلالية الكردية التي تتمثل في مشروع الإدارة الذاتية التي حلّت محل النظام، والذي تخلّى عن دوره وسلطاته في تلك المنطقة. ووضعت الإدارة الذاتية يدها على المصادر الاقتصادية الأساسية، وشكلت مؤسساتٍ مدنية وأمنية وعسكرية وسياسية لإدارة شؤون المنطقة، تصدّرها العنصر الكردي، وبذلك نشأ تمييز ضد العرب بالدرجة الأولى، وتعسّف بحق الأكراد المعارضين لحزب العمال الكردستاني. وحاول جزء من المكون العربي مسايرة «الإدارة الذاتية» وشاركوا في مؤسساتها، ولكن التجرب

الثورة الليبية بين عوامل الفشل وجهود النجاح

أبو القاسم علي الربو

انتفض الليبيون في فبراير/ شباط 2011 ضد حكم استمر جاثما فوق صدورهم أكثر من 42 سنة، بعد أن ظن كثيرون منهم أن إزاحته أمر أشبه بالمعجزة، فقد حكمهم بالحديد والنار، وسجونه كانت قادرة على استيعاب كل من عارضه فعلا أو قولا. وكثيرا ما لم يكتف النظام بتقييد حرية معارضيه واعتقالهم، بل وصل الأمر إلى تصفيتهم داخل تلك السجون. ولعل مجزرة يونيو/ حزيران 1996 ستظل شاهدة على دموية هذا النظام، وقد قضى فيها وراح ضحيتها 1200 معتقل في سجن أبو سليم، والتي كان الحديث عنها من المحرّمات التي لا يغفرها النظام، ولا تتساهل فيه أجهزته الأمنية التي استعملها طوال فترة حكمه «لتعلم خائنة الأنفس وما تخفي الصدور».

دفع الليبيون ثمنا كبيرا، فقد أُجبروا على امتشاق السلاح دفاعا عن أنفسهم، وعن مدنهم، ضد استعمال غاشم للقوة من كتائب لم تكن لها أي عقيدة عسكرية وطنية، تفننت في الولاء المطلق للنظام، ولم تتوان في ذلك عن أي فعل. ثم تنفس الليبيون نسيم الحرية والديمقراطية بعد حرمان، ولكن ذلك لم يدم طويلا، إذ سرعان ما غرقت البلاد في أتون التجاذبات الدولية، والتدخلات الإقليمية التي سعت إلى إجهاض فرص نجاح الثورة، وحاولت (ولا تزال) تطويع العملية السياسية بما يخدم ويوافق مصالحها، مستغلة أطرافا داخلية مسكونة بهوس السلطة.

كان 7 يوليو/ تموز 2012 يوما مشهودا في تاريخ ليبيا الحديث، حيث توجّه المواطنون فيه إلى صناديق الاقتراع بعد أكثر من أربعة عقود من «الحزبية إجهاض للديمقراطية» و«من تحزّب خان» و«التمثيل تدجيل»، تلك المقولات التي حفظها الليبيون عن ظهر قلب، لأنها أُحيطت بهم، وحاصرتهم إلى الدرجة التي نادرا ما تخلو طريق رئيس داخل مدنهم وقراهم من لافتات تُذكّرهم بهذه المقولات وغيرها من مقولات «الكتاب الأخضر» الذي فُرضت عليهم دراسته، والامتحان فيه، بل ومُنحت فيه درجات علمية من كلياتٍ تخصّصت في دراسته.

خاض الليبيون هذه التجربة بعيدا عن أي تدخلات، ونجحوا في انتخاب أول جسم تشريعي (المؤتمر الوطني)، في انتخاب شهدت بنزاهته مؤسسات دولية كثيرة أشرفت عليه، واستبشر كثيرون خيرا بنجاح انتفاضتهم، الأمر الذي أدى إلى نوع من الاستقرار والأمان، ولكن ذلك كان حدثاً لم يرق لطلاب السلطة، وفي مقدمتهم اللواء المتقاعد خليفة حفتر الذي أعلن الانقلاب على هذا المؤتمر في 11 مايو/ أيار 2014، رافعا شعارا اعتاد اللجوء إليه، ليبرّر هذه الرغبات، وهو «مكافحة الإرهاب» والتصدي لتغلغل «الإخوان المسلمين».

وقد عرّفت صحيفة الغارديان حفتر بأنه «عميل سابق للمخابرات المركزية الأميركية، ولديه الجنسية الأميركية، ويتلقى الدعم من دول عربية وغربية، على الرغم من أدلة على ارتكابه جرائم حرب في ليبيا». فشل انقلابه في طرابلس، فاتّجه إلى بنغازي، وشكل قوة عسكرية لا يستهان بها تحت الشعار نفسه (مكافحة الإرهاب)، مستغلا الدعم الذي تلقاه من دول عدة في السيطرة على كامل الهلال النفطي، تلك السيطرة التي جعلت منه رقما مهما في أي تسوية، وأعطته قوة تفاوضية لا يزال يستغلها بشكل أناني فج في مصالحه الشخصية، من خلال إقفاله المستمر حقول النفط، وإيقاف تصديره، في أكثر من مرة وبأكثر من حجة.

هذا الإقفال الذي تسبب في خسائر تجاوزت 180 مليار دولار منذ العام 2013، وجعل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 270%، واقتربت مداخيل النفط في 2020 من الصفر (حسب إحاطة محافظ البنك المركزي أمام مجلس النواب في طرابلس).

وعلى الرغم من لعب حفتر، وكتائبه، هذا الدور السلبي المشبوه، من خلال سعيه المحموم، ومنذ الأيام الأولى لانطلاق الانتفاضة، إلى الحكم والسيطرة على مقاليد الأمور، إلا أن هناك عوامل أخرى كثيرة أدّت، في ما أدت إليه، إلى عراقيل كثيرة، قوّضت الجهود والتضحيات التي بُذلت من أجل إنجاح هذه الانتفاضة، لعل أهمها الطريقة الشمولية التي أدار بها القذافي الدولة طوال فترة حكمه، وانتشار السلاح، بالإضافة إلى طبيعة المجتمع القبلية، فقد حرص نظام القذافي على تجنب أي محاولةٍ لإنشاء هياكل للدولة بالمعنى الحديث، حيث تحوّلت كل المؤسسات الحكومية إلى أداة استخدمها في كسب ولاء الأفراد والقبائل، من دون أن تكون لها استراتيجية أخرى سوى خدمة النظام والسير في فلكه، ونجح في بناء دولةٍ تتمحور حول شخصه، مستخدما عوائد النفط في التركيز على العامل الأمني لقمع أي معارضة، بدلا من بناء دولة مؤسساتٍ يمكن أن تستمر في غيابه. ولافتٌ أن الجيش أيضا لم يسلم من مخطط الإفشال الممنهج، حيث اعتمد القذافي الذي وصل إلى الحكم عن طريقه الخطط التي أدّت إلى إضعاف الجيش وتفريغه من محتواه، حتى لا يصبح مصدر تهديد له، خصوصا بعد محاولات الانقلاب الفاشلة التي تورّط فيها كثيرون من قادة الجيش وأمراء كتائبه، وكوّن، عوضا عن ذلك، كتائب أمنية مسلحة ومدرّبة جيدا، ومحكمة بقيادة أبنائه، ومساعدة أبناء قبيلتي «القذاذفة» التي ينتمي إليها و«المقارحة» التي يتزعمها عبدالله السنوسي، عديله وساعده الأيمن.

وأوكلت لها مهمة واحدة فقط، حماية النظام. واستناداً إلى هذه الحقائق التي لا تقتصر معرفتها على الليبيين، فقد أدى سقوط القذافي ونظامه إلى سقوط الدولة بالكامل، ولم يعد هناك وجود لأي مؤسسة يمكن أن تساهم، بصورة أو بأخرى، في تقديم خدماتها، بل واختفت الأجهزة الأمنية التي كان لها أن تلعب دورا في الحفاظ على الأمن بعد انهيار النظام، الأمر الذي سبب إخفاقات كثيرة واجهت ثورة فبراير منذ أيامها الأولى، ولا تزال تداعياتها ماثلة، على الرغم من مرور سنوات عشر تلت تلك الانتفاضة.

كما يُعد انتشار الأسلحة بكل أنواعها، بما فيها الأسلحة الثقيلة، تحدّيا آخر، فشلت كل الحكومات المتعاقبة في التعامل معه، ولا تزال هذه الأسلحة سيفا مسلطا على رقاب الليبيين، وساهمت في الحد من قدرة الدولة على بسط سيطرتها، وحسم أمور كثيرة تتطلب القوة والحزم في تنفيذها. وقد أجّج مخزون هذا السلاح أوار الصراع، وساهم في انعدام الأمن وانتشار الجريمة المسلحة، وأدى، في ما أدى إليه، إلى سلوك بعض المدن والقبائل لمسلك المنتصر على بعض القبائل والمدن الأخرى. وكان القذافي، في أيامه الأخيرة، قد انتهج سياسة «أنا وبعدي الطوفان»، حيث فتحت مخازن السلاح أمام الجميع، المخازن التي احتوت أسلحة صرفت عليها المليارات، حيث كانت ليبيا قد سجّلت إبان حكمه مستوياتٍ قياسيةً من الإنفاق العسكري، سواء من حيث المبالغ المطلقة، أو من ناحية نسبة هذا الإنفاق في الناتج القومي المحلي، وعندما انهارت كتائبه، تركت خلفها مخازن مليئة بالأسلحة، قدّرت بـ 90 مخزنا، دُمّر منها في أثناء الثورة 21 مخزنا، فيما سيطرت القبائل والمدن على المخازن الأخرى، ولم تستطع كل الحكومات أن تضع الخطط الناجعة للسيطرة على انتشار هذا السلاح، وإعادة تجميعه لدى السلطة المركزية. وقد تسببت محاولة الحكومات المتتالية استرضاء المليشيات المسلحة، وإعطاء المنتمين إليها رواتب، بزيادة في عدد المسلحين المنخرطين في هذه المليشيات من عشرة آلاف في عام 2011 إلى 25 ألفا بحلول 2020، حيث أصبحت هذه المليشيات إحدى المشكلات الرئيسية التي تقف عائقا أمام أي محاولة لقيام الدولة، لسبب بسيط، وهو خسارتها (المليشيات) هذه المزايا التي تنوعت بين مرتبات سخية من الدولة وأموال طائلة أخرى تحصل عليها بابتزاز القطاعات المختلفة.

> يُعد انتشار الأسلحة بكل أنواعها، بما فيها الأسلحة الثقيلة، تحدياً فشلت كل الحكومات المتعاقبة في التعامل معه

> لا يمكن إغفال طبيعة المجتمع الليبي القبلية، والتي ساهمت، في أحيان كثيرة، في عرقلة الانتقال من الفوضى إلى الدولة

وفي السياق نفسه، لا يمكن إغفال طبيعة المجتمع الليبي القبلية، والتي ساهمت، في أحيان كثيرة، في عرقلة الانتقال من الفوضى إلى الدولة، من خلال محاولة هذه القبائل التمترس والاستقواء إما بأحلاف قبلية قديمة أو بإنشاء تحالفاتٍ جديدة تمكّنها من الدفاع عن نفسها، والحصول على مزايا وحقوق وحظوة، لا يمكن الحصول عليها إلا بمثل هذه التحالفات. ونتيجة الفراغ الأمني الذي تلا الانتفاضة، دخلت قبائل ليبية عدة في مواجهات وحروب مع قبائل أخرى، خصوصا تلك التي لها تاريخ عدائي بينها، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلات الأمنية والسياسية والاجتماعية، وشتت جهود الحكومات المتتالية التي وقفت عاجزةً عن إيجاد حل يرضي الجميع، بل وازداد الأمر سوءاً، عندما شعرت بعض القبائل بأن دورها قد همّش، ولم يعد لديها الثقل الذي كانت تحظى به فترة حكم القذافي نتيجة تحالفها القبلي معه، ما أدّى إلى تبنّي مجموعات قبلية لسياسة تجميع الأموال، وبأي طريقة، من أجل شراء أسلحة ثقيلة وخفيفة، قد تمكّنها من استعادة الدور الكبير الذي كانت تحظى به، وحتى يمكنها الدفاع عن نفسها إذا ما تعرّضت إلى أي استفزاز، باعتبار استمرار تصنيفها من القبائل التي لا تزال موالية لـ «ثورة الفاتح من سبتمبر»، أو على الأقل ساعية إلى إفشال ثورة فبراير.

وعلى الرغم من أهمية كل العوامل السابقة وتأثيرها السلبي على مسار الثورة الليبية، إلا أن الاتفاق على مشروع وطني واحد قائم على العيش المشترك، والعمل على إقامة مصالحة شاملة من دون إقصاء أي طرف، واستقاء دروس من التسوية الكبرى التي أدت إلى استقلال ليبيا في 1951، ستضمن التغلب على كل هذه العراقيل، خصوصا وأن في المجتمع الليبي من الكوابح والأعراف والنواميس والقيم التي لا تزال أقوى من السلاح المنفلت، والذي يمكن أن يعوّض ضعف الدولة، ويساهم في عودة الأمور إلى نصابها في وقت قصير.

وبمجرّد ما يتحسّن أداء الحكومة، تلك الحكومة التي ينتظرها الليبيون هذه الأيام بفارغ الصبر، وكلهم أملٌ في أن تختلف من حيث استراتيجياتها عن سابقاتها، وأن تتزامن الذكرى العاشرة لثورتهم مع تحقيق بعض الطموحات التي يحلمون بها. وتبقى ثورة فبراير حدثا فرض نفسه في تاريخ ليبيا، رحب به الليبيون أو أنكروه، حدثا يرى بعضهم أنه يُحتفل به لأنه أزاح ديكتاتورا، ويراه آخرون نكبة أدت إلى انزلاق البلاد إلى الفوضى، وخلفت آلاف القتلى والجرحى والانقسامات السياسية، وأنه لا يستحق الاحتفال.

(كاتب ليبي)

تصفية الحديد والصلب في مصر... ونماذج سورية

مالك ونوس

ظهر القطاع العام في بعض الدول العربية، خصوصاً مصر وسورية، لكي يضطلع بدورٍ يحقق لها الثروة ويعزّز اقتصادها، من جهة، ويكون ضامن استقلالها الحديث عن المستعمر، من جهة أخرى. وجرى تعزيزه بقوانين، رفعت من مكانته وجعلت المساس به أشبه بالمساس بالمقدّسات، فبرز على شكل قلاع تحمي هذه البلدان من تحكّم الدول الاستعمارية، ومن إعادة فرض سيطرتها عبر ما سمي الاستعمار الحديث الذي ما إن خرج من الباب جاراً جيوشه خلفه، حتى حاول أن يعود من نافذة الاقتصاد. ولكن، مع الانفتاح في مصر، أواخر سبعينيات القرن الماضي، ومع اعتماد ما سمي اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، في تسعينيات القرن الماضي وبداية القرن الجاري، بدأت هذه القلاع تتهاوى وتتهاوى معها منعة هذه الدول.

يجري الكلام هذه الأيام عن تدمير أهم قلعة من قلاع الاقتصاد المصري، شركة حلوان للحديد والصلب المصرية، التي تعد من أضخم الشركات في هذا المجال في المنطقة العربية. والشركة التي تأسست سنة 1954 كانت من أهم شركات القطاع العام المصري التي نشطت في مجال استخراج خام الحديد من المناجم المصرية ومعالجته لتصنيع الحديد الصلب منه، وبيعه في أسواق مصر والمنطقة. وأعلن مجلس إدارتها عن تصفيتها، بعد اجتماع الجمعية العامة للشركة في 11 من الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني). وإذ أرجع الإعلام المصري سبب التصفية إلى الخسائر التي منيت بها خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الحقيقة تقول إن عامل سوء الإدارة يعد من أهم العوامل التي أدت إلى خساراتها تلك، بسبب ما يترتب عليه من فسادٍ أعاق تجديد آلاتها وأفرانها المتهالكة، وأدّى إلى سوء في التسويق وسوء في إدارة اليد العاملة فيها. ويبقى السر وراء هذه التصفية، وهو استكمال إضعافها من أجل خصخصتها، أي بيعها للقطاع الخاص الذي ينمو باضطراد على حساب القطاع العام الذي بدأ يضعف في مصر مع مسلسل تصفية شركات عامة كبيرة، منها 29 شركة ستجري تصفيتها خلال عام، 2020 - 2021، تمهيداً لخصخصتها. ولا يمكن النظر إلى هذه الخصخصة سوى أنها تنفيذ لشروط صندوق النقد الدولي للفوز بقروضٍ درجت الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة على استجرارها منه، بديلا عن زيادة مداخيل البلاد عبر زيادة الإنتاجين، الصناعي والزراعي.

وتستند مجالس إدارة شركات القطاع العام في تخصيصها إلى تخويل منحها إياه قانون الخصخصة رقم 203 الذي يمنحها حق بيع أصولها. ويهدف رجال السلطة من خطواتٍ كهذه إلى إخفاء الإثراء غير المشروع الذي يحققونه من الخصخصة، إضافة إلى تمكين شركات الجيش ورجالاته من الاستيلاء على الشركات المصنفة خاسرة، وبالتالي ضمان النظام استمرار ولائهم له. ويجري ذلك كله من دون أدنى اهتمام بمعارضة الشعب المصري لهذه الإجراءات التي تسلبه حقوقه فيها، أو من دون الاهتمام بما يترتب عليه من بطالة وفقر وتشرّد، إضافة إلى انعكاس ذلك تضخُّماً نتج عن الاعتماد على الاستيراد لتغطية النقص الذي يسببه تعطّل إنتاج هذه الشركات.

في هذا السياق، ولكن في سورية، ظهر اتجاه إلى تقليل الاعتماد على الإنتاج الصناعي الذي كان القطاع العام عماده، والاتجاه إلى استيراد سلع كثيرة منافسة لمثيلاتها التي تصنع في البلاد. وكانت وراء هذا الاتجاه رؤية تروّج لما سمته اقتصاد السوق الاجتماعي، بينما هو في الحقيقة اتجاه ليبرالي يتبنّى مبدأ اقتصاد السوق الحر الرأسمالي، ويتناقض مع اتجاه البلاد الذي سمّاه حزب البعث الحاكم اتجاها اشتراكيا، في حين أنه كان أقرب ما يكون إلى رسمالية الدولة. وتزامن هذا التوجه مع اتباع الحكومة سياسة رفع الدعم عن بعض السلع التموينية والمحروقات. ثم أخذ هذا الاتجاه يتوضح أكثر مع ظهور علائم اقتصاد الخدمات، حين بدأ تأسيس الشركات التجارية التي تستورد السلع المنافسة للسلع المحلية الصنع، وشركات استيراد السيارات والمصارف الخاصة وشركات التأمين الخاصة وشركات الاتصالات ومعدّاتها وغيرها من الشركات التجارية. في هذا الوقت، أخذ القطاع العام يذوي بعد تراجع الاهتمام به والاتجاه إلى تلزيم الأعمال الإنشائية للقطاع الخاص، بينما تُحرم منها شركات القطاع العام الإنشائية ذات الخبرة التي تضم آلاف العمال، والتي كانت لها يد بيضاء في دراسة وإشادة معظم مرافق البلاد الاقتصادية من سدود وطرقات ومصانع وجامعات ومدارس ومشاف وغيرها، بخبرات سورية محضة.

كان راعي هذا التوجه نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية السابق، عبد الله الدردري، الذي لم يكن يُخفي رغبته في إجراء (إصلاحات) هيكلية على الاقتصاد، تنسجم مع وصفات البنك الدولي، على الرغم من أن سورية لم تكن مدينةً لهذا البنك، ولا يوجد ما يلزمها بتطبيق وصفاته التي دمرت اقتصادات دول كثيرة في العالم الثالث. وكان من هذه الوصفات تخفيض الضريبة على المستوردات وزيادة الاستيراد على حساب الصناعة الوطنية، من دون أي تشريع يلحظ حماية هذه الصناعة، فتوقفت المصانع والورش الصغيرة عن العمل، وتحوّل عمالها إلى عاطلين من العمل. كذلك تخفيض الدعم على الكهرباء والمحروقات، وانعكس هذا سلباً على الزراعة، خصوصاً في محافظة الحسكة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، ما أدّى إلى التوقف عن استثمار الأراضي الزراعية في هذه المنطقة التي كانت تعد سلة غذاء سورية، خصوصاً من الحبوب، إضافة إلى هجرة المزارعين أراضيهم إلى دمشق وحلب، وغيرهما من المحافظات، بحثاً عن عملٍ مأجور.

> تمكين شركات الجيش ورجالاته في مصر من الاستيلاء على الشركات المصنفة خاسرة، وبالتالي ضمان النظام استمرار ولائهم له

> نهج تصفية شركات القطاع العام الذي كانت ضحيته شركات دعمت اقتصاد البلاد عشرات السنين

ويستمر هذا النهج هذه الأيام، على الرغم من حاجة الدولة إلى القطاع العام لانتشالها من الأزمات التي تدمّر حياة المواطن، ولضرورة اضطلاعه بجزء من مهمة إعادة البناء التي تروّجها الحكومة السورية، فقد صدر تفويض من رئاسة مجلس الوزراء السوري لوزارة الصناعة لتشكيل لجنة تكون مهمتها «إعداد المشاريع التشريعية لحل جميع الشركات المدمّرة كلياً، والمتوقفة عن العمل، والتي لا تحقق الريعية الاقتصادية والجدوى المطلوبة منها». وهو تفويضٌ يناقض كل الشعارات التي تتحدّث عن أهمية القطاع العام والتغنّي بقوته، لما له من دور في منعة الدولة. وصدر هذا التفويض، في بداية أغسطس/ آب 2020، مع العلم أنه قبل أسبوع من صدوره، اعتمدت الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء خطة وزارة الصناعة القاضية بـ«تعزيز دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية، وإعادة إقلاع جميع المنشآت المتوقفة، وزيادة الإنتاج وتنويعه لتلبية حاجة السوق المحلية». وهو تناقضٌ يضرب كل التوقعات التي يضعها المراقب في اعتباره، حين يسمع حديث الحكومة السورية عن استغلال جميع الإمكانات المتاحة لديها من أجل مرحلة إعادة الإعمار. كما أنه دليلٌ على استمرار السير في نهج تصفية شركات القطاع العام الذي كانت ضحيته شركات دعمت اقتصاد البلاد عشرات السنين، وحققت فترة رخاء لعماله في مراحل معينة.

أرجع كثيرون أسباب اندلاع الاحتجاجات في سورية قبل عشر سنوات إلى الفقر الذي نجم عن السياسات النيوليبرالية التي فرضها النائب الاقتصادي عبد الله الدردري، وأدت إلى تدهور الاقتصاد السوري، وأدّت بدورها إلى ازدياد الفقر والتفاوت الطبقي والبطالة وغيرها من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية. والأمر ذاته ينسحب على مصر التي عانى أهلها من المصاعب نفسها، وأدّت إلى اندلاع ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011. ومن هنا، يشعر المرء بالاستغراب لمضي حكومات هذين البلدين في اتباع السياسات الاقتصادية ذاتها، متناسين القاعدة المدرسية: «المقدمات الخاطئة تؤدي إلى نتائج خاطئة».

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads